

دور صناعة القرار السياسي في الحفاظ على اللغة العربية -الجزائر نموذجاً-

وردية زوبير مسعود

الملخص:

لطالما عرفت اللغة العربية انتشارا واسعا في العالم وهي لغة القرآن خطاب أهل الجنان، وتسمى بلغة الضاد وذلك نظرا لتمييزها عن غيرها من اللغات الأخرى لصعوبة مخرج نطق هذا الحرف، ونظرا لأهميتها تم اعتمادها من قبل منظمة الأمم المتحدة لتكون واحدة من أهم اللغات الست الرسمية في العالم كما تسعى اللغة العربية للحفاظ على كيان الأمة العربية وعلى هوية المجتمعات والأفراد من الضياع فصي عالم معلوم يسعى الآخر فرض سيطرته وهيمته على الغير عن طريق سياسات واستراتيجيات تؤثر هذه الأخيرة على السياسات الداخلية للدول حيث تصبح تابعة لها هذا ما نلمحه في مختلف المجتمعات العربية.

تعد اللغة العربية من أسس مقومات الدول العربية التي هي تحت أطماع الغرب ورغبة منه طمس هذه المقومات ونفيها وذلك عن طريق ما يسمى بالاستعمار الفكري من خلال ترويج أفكار تنادي بتوحيد اللغة العالمية في إعلاميا، اجتماعيا، ثقافيا، وحتى في الأوساط الأكاديمية كجعل اللغة الأجنبية لغة أساسية كالفرنسية في دول المغرب العربي المحتلة سابقا من طرف فرنسا، واللغة الإنجليزية كلغة أساسية هي الأخرى في دول المشرق المحتلة سابقا من طرف بريطانيا.

لزال بعض الدول العربية تعاني من أزمة الهوية لأن بقايا شظايا الاستعمار لازلت إلى يومنا هذا وهذا ما نجده في مختلف الوثائق الرسمية للدولة كالجائر مثلا نجد بأنها لازلت تعاني من تبعية الاستعمار لان اللغة الرسمية الثانية لازالت للغة الفرنسية ومتجسدة في مختلف الوثائق الإدارية التي يتم استخراجها من مديريات وطنية.

إن لصناعة القرار السياسي دور مهم في مثل هذه القضايا التي تمس شرف الأمم وهويتها وبقائها واستمرارها، كما أن اتخاذ قرارات على مستوى الحكومات بإعطاء أهمية للغة العربية يجب أن يصاحبه وعي صاحب القرار والصرامة في اتخاذه لأنه ليس بالأمر الهين أن تخالف المعمول به سابقا وإصدار قرارات صارمة تؤدي إلى تغييرات جذرية على مستوى الحكومات والإدارات في جميع القطاعات وذلك بتعريبها جميعها.

اللغة العربية والاستعمار:

تعتبر اللغة العربية من أحد أهم مقومات الهوية الوطنية وأساس قيام الدولة الجزائرية و كل الدول العربية، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الامتداد العربي والإسلامي، فلقد عرفت اللغة العربية انتشارا واسعا مع انتشار الإسلام الذي صاحبه الفتوحات الإسلامية في كل من المشرق والمغرب العربي، غير الاحتفاء بتلك الانتصارات لم يدم والفرحة لم تتم،

لأن الغرب الذي كنا نمده بالمعارف ونطوق للامتداد فيه، صار يمثل خطرا على كياننا كيف لا وقد تعرضت في الحقب التاريخية الماضية معظم الدول العربية إلى موجات استعمارية، سعت هذه الأخيرة إلى محاولات لطمس الهوية وقتل كل ما هو عربي، وكل ماله علاقة بالدين الإسلامي. عرفت دول المتوسط والمغرب العربي سابقا حالة رعب وهلع على كافة الأصعدة، بل يمكن أن نقول أنها مرت بأخطر مواجهة عرفها العلم، إنه الاستعمار الفرنسي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، الذي انتهج سياسة خاصة به، هادفا من ورائها جعل الجزائر فرنسية، بسلبها لأهم مقومات الهوية التي تحملها، وذلك من خلال ربط الجزائر إداريا وثقافيا بفرنسا، وجعلها جزءا لا يتجزأ منها، أي إقليم واحد له سيادة واحدة وسلطة واحدة وقوانين واحدة وكذا تهميش الشعب الجزائري وإبعاده عن كل ما يخصه وتهتم هي

ولا تساهل في هذا المجال بل تسهر في حذر على أن تتبوأ اللغة مركزا يلبق بها هو الأول في سلسلة المركز فلا امة واعية بدون لغة قومية، إن اللغة القومية هي لغة الأمة كلها ٥، فمن مظاهر اعتزاز الشعب الجزائري بلغته وهويته وثقافته يكمن في مواجهته للاستعمار ورفضه لمبدأ التبعية.

إن كلمة الثقافة على مجمل طرق توافق بنى الإنسان المتعلمة والمنقولة اجتماعيا أي أن ثقافة جماعة من الجماعات تضم جميع طرق وأساليب حياة تلك الجماعة ماعدا ذلك الجزء الغريزي المنقول بالوراثة الجينية البيولوجية^٦ فالثقافة يمكن أن تكون متعلقة بالوراثة أو مكتسبة فهي متأصلة في الإنسان ووسيلته للتأقلم مع بيئته وللثقافة علاقة وطيدة بماهية الأسرة ولها صفات مشتركة، كما أن تركيبة الأسرة تختلف من مجتمع لآخر من حيث حجمها ونوع العلاقة التي تربط بين أفرادها، والثقافة العربية خصوصيتها ومعالما المتأصلة^٧ فالثقافة هي حركة الفعل الإنساني في هذا الكون المنطلقة من قيم الأمم والشعوب الفكرية والمادية والعائدة إليها بما تحمله من إضافات جديدة، من هنا يفترض في حركة الفعل الثقافى أن تكون منتمية إلى قيم معينة وقادرة في الوقت ذاته على الإضافة المفيدة الفاعلة^٨ وهي مكتسبات تترسخ في ذهنيات الأفراد نتيجة الخبرات السابقة، أو معتقدات قبلية التي تتحكم بطريقة أو بأخرى في سلوك الأفراد.

ومع أن مدلول الثقافة قد عولج حديثا بشمولية وعمق على أيدي علماء الاجتماع إلا أنهم ذهبوا في تجديده إلى الناحية الوصفية ولعل أشهر التعريفات التي ذهبت

اللغة العربية هي الرابطة التي تربط بين ماضي الجزائر المجيد، وحاضرها الأغر ومستقبلها السعيد، وهي لغة الدية والجنسية والقومية ولغة الوطنية المغروسة؛ ولقد عرفت جمعية العلماء المسلمين بعداتها الشديد للاستعمار الفرنسي الذي عمل على إدماج الشعب الجزائري أرضا وشعبا من الوهلة الأولى، وكانت الجمعية تحت قيادة عبد الحميد بن باديس الذي شن حربا ضد كل ما هو فرنسي أو له علاقة بفرنسا عن طريق وسائل الإعلام والصحافة والدروس في المساجد والنوادي والمظاهرات في الشوارع وإصدار الفتاوى الدينية بقصد محاربة سياسة التجنيس والإدماج، عانت الجزائر في تلك الفترة من أزمة الهوية الوطنية والتي كانت تصارع من اجل البقاء.

العربية والثقافة

يعد طمس الهوية من اخطر القضايا الدولية والتي تعاني منها الشعوب المستعمرة من قبل الدول العظمى لان الحفاظ على الهوية يقابله الحفاظ على الشعوب و ازدهار الأمم، عكس ما حدث في الجزائر والدول التي خضعت للاستعمار. يقول ليفي ستراوس في كتابه الأفاق الحزينة: إننا حين نقول الإنسان فإننا نعني اللغة، وحين نقول اللغة فإننا نقصد المجتمع^٩ وتعد اللغة من العناصر الأساسية في المساهمة في الحفاظ على وحدة المجتمعات وتماسكها، ويقول كمال يوسف الحاج أن اللغة القومية وحدها تسمو بالفكر إلى درجة العبقرية الخالدة فالذي يتنازل عنها يتنازل عن جوهره والتربية الصحيحة لا تتنازل عنها مطلقا

بإدارة شؤونه عن طريق السلطة المطلقة فالسلطة هي ما تتمتع به الدولة من قوة ونفوذ بحكم وجودها والحرية في التصرف وإدارة شؤونها ويرى لارويل إلى السلطة باشمالها على القوة سواء في شكلها المجرد المعلن أم الضمني حيث يعتبرها عملية تأثير في سلوك الآخرين من خلال فرض الحرمان والضغط والجزاءات عليم والتهديد بها بغية امتثالهم للسياسة المعروضة للتنفيذ ٢ هذا ما هدف إليه الاستعمار الفرنسي في الجزائر إبان الفترة الاستعمارية والذي سعي لتحقيقه طوال فترة الاستيطان منذ سنة ١٨٢٠، لم تسلم جميع القطاعات من فرنسة وتبعية استعمارية بما فيها القطاعات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

فقد قامت فرنسا آنذاك بوضع قوانين لتسيير البلاد وذلك من خلال التحكم في سياسة التعليم للجزائريين ففي مارس ١٩٢٨ أصدر وزير التعليم الفرنسي قانونا يعتبر اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، وفي جويلية سنة ١٩٤٥ أصدرت السلطة الاستعمارية قرارا يفرض على معلمي اللغة العربية معرفة اللغة الفرنسية كشرط أساسي للتوظيف ٣ إضافة إلى العديد من القوانين التي تمس بالسيادة الوطنية وتؤثر على استقرار البلاد والتغيير في البنى التحتية لأن الهدف الأساسي من الاستعمار هو فرنسة كل ما هو عربي وكل ما يمد بصلة باللغة العربية وبالإسلام لأن الإسلام والدين الإسلامي هو مصدر قوة الشعوب، فالشعب الجزائري استمد قواه لمواجهة الاستعمار من مبادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

أكد عبد الحميد بن باديس أن

هذا المذهب هو تعريف تايلور الذي ينص على أن الثقافة هي ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعبادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع^٩، وتشكل الثقافة العربية وجوداً اجتماعياً قوامه السلوك الجماعي ومجمل أوجه النشاط الإنساني الذهني والمادي بما في ذلك أوجه التعبير عن الذات وطرق التفاعل الاجتماعي والتفكير والتعامل مع الطبيعة ومتغيراتها التي يمكن أن تحدث دون إشعار مسبق^{١٠}. والثقافة العربية هي الصورة المميزة للأمم بما في ذلك تراثها وسلوكها وابداعها وطموحاتها المستقبلية^{١١}. وفي ظل هذا المفهوم للثقافة يمكن القول أن الثقافة العربية قد أسهمت في ردف الحضارة الإنسانية بالكثير من الميادين الخاصة بالعلم والمعرفة والفلسفة والآداب والفنون والثقافة العربية قد أسهمت إسهاماً فاعلاً في مد الجسور بينها وبين الثقافات الأخرى بالرغم من كل ما واجهته الثقافة العربية من تهميش لدورها الإنساني، فإنها قد صمدت أمام كل محاولات طمسها من طرف الاستعمار الفرنسي في الجزائر فقد ضرب هذا الأخير التعليم ضربة قاضية على اثر مصادرة الأوقاف فأغلقت المدارس وتوقفت حلقات الدروس الحرة في المساجد وهاجر العلماء ونهبت المكتبات وأنشغل الباقون من المتعلمين بحفظ الرمق وخافوا من الكتابة^{١١}.

صنع القرار السياسي والحفاظ على اللغة العربية في الجزائر:

لا يختلف مفهوم السياسة العامة

عن الكثير من المفاهيم الأخرى في العلوم الاجتماعية من حيث عدم وجود تعريف واحد إذ رصد الباحثون نحو أربعين تعريفاً للموضوع، كما ربط الباحثون من علماء السياسة والإدارة العامة والاجتماع مفهوم السياسة العامة بالقضايا والشؤون الاجتماعية العامة ومجالاتها والتي تتمثل في المطالب والقضايا، فالسياسة العامة من منظور الحكومية هي قيام مؤسسات الحكومة برسم السياسات العامة واتخاذ القرارات فقد عرفها كارل فريدريك بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرصة المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو تحقيق غرض مقصود فالسياسات العامة ليست تلقائية بل عملية هادفة ومقصودة^{١٢} وعرفها أحمد سعيان بأنها التعبير عن الرغبة الحكومية بالعمل أو الامتناع عن العمل وهي مجموعة مبنية وتماسكة من القرارات والانجازات يمكن تفويضها لسلطة عامة محلية وطنية أو فوق وطنية فتضم بذلك أربع عناصر وهي الهدف، اختيار الأفعال التي تحققها السياسة، إعلان الفاعلين لهذه السياسة، تنفيذ السياسة^{١٣}. ولكل سياسة عامة ردة فعل سواء بالقبول أو الرفض من طرف البيئة الخارجية -الأفراد-

وإذا كانت السياسة العامة تمثل العملية الحكومية التي من خلالها تقوم الحكومة باتخاذ قراراتها المهمة فهي بذلك تترجم لما تقوله الحكومة وما تضلعه إزاء المشكلات الحاصلة، وهي كذلك نشاط لمؤسسات الحكومات الرسمية وسلوكياتها المنعكسة عبر الأهداف والبرامج

والسلوكيات المنتظمة ويعبر هذا النشاط عن حل القضايا والمشكلات القائمة والمستقبلية والتحسب لكل ما ينعكس عنها وتحديد الموارد البشرية والفنية اللازمة. ١٤ فبتطبيق البرامج المسطرة من طرف الحكومة تصبح سياسات عامة لإحداث التغييرات اللازمة على مستوى الدولة.

الجزائر بين المطرقة والسندان - نهاية الاستعمار وبداية لآخر - :

وبهذا فشعب الجزائر بعزيمته وإصراره وإيقانه بأنه شعب مسلم والى العروبة ينتسب استطاع تحرير نفسه من الاستعمار الفرنسي وقدرته للحفاظ على هويته وثقافته ولغته. هذا ما حدث عند نيل البلاد للاستقلال لكن وللأسف شبح الاستعمار لازال موجوداً ولا تزال آثاره إلى يومنا هذا وذلك عن طريق ما يسمى بالعمولة وانفتاح الجزائر على العالم، من خلال الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات والتسارع الزمني الذي يشهده العالم حيث تحمل هذه الأخيرة في طياتها أهدافاً كثيرة فإن كان الاستعمار مباشراً فالعمولة إذا هي استعمار غير مباشر، فالعمولة هي عمولة الأفكار والتأثير في ذهنيات الأفراد ومعتقداتهم والمساس بعقيدتهم ولغتهم وثقافتهم وهويتهم ودينهم وكل ما يهدد استقرار أمنهم وتطورهم فالنظام العالمي الجديد يقوم على العقل الإلكتروني والثورة الإلكترونية والمعلوماتية القائمة على المعلومات والإبداع التقني غير المحدود دون اعتبار للأنظمة والحضارات والثقافات، والقيم والحدود الجغرافية، والسياسية القائمة في العالم^{١٥}، ولقد كثر الحديث في هذا العصر بصفة خاصة

والمنظمات الحكومية، فالدولة ليس فاعلا وحيدا في السياسة الدولية بل يوجد فواعل أخرى منافسة تساهم في بلورة سياستها الداخلية. ١٩ لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتبنى سياسات لوحدها دون مراعاة سياسات الدول الأخرى.

تعد الجزائر من الدول التي تأثرت من كل ما يحدث حول العالم من استعمار مباشر وغير مباشر فهي المغلوب على أمرها فبخروج المستعمر بقيت جميع الإدارات في جميع المجالات مفرسة ومعنونة باللغة الفرنسية مترجمة للغة العربية وكذا الشوارع وأزقة وأحياء تاريخية عريقة لا تزال إلى يومنا هذا تحتفظ بأسماء "حركى" وجنرالات ومبشرين فرنسيين، مثل شارع فيكتور هيغو، كلوزيل، ميسونيني لافيغري ورغم مرور ٥٠ سنة على الاستقلال إلا أن تداول أسماء الأماكن على السنة الجزائرين يوضح أن فرنسا تركت وراءها تاريخا لم تستطع الجزائر أن تمحوه بعد تحويل أغلبها إلى أسماء مجاهدي وشهداء الجزائر كما تعود فكرة إعادة تسمية شوارع الجزائر إلى الراحل محمد بوضياف سنة ١٩٩٢ وعن تعليمه ولائحة صادرة عن والي ولاية الجزائر الذي أكد فيها على ضرورة تغيير التسميات المفرنسة هذا ما يؤكد الأغلبية الساحقة في العاصمة التي لا تعرف أسماء الشوارع الا باللغة الفرنسية مثل كلوزيل الذي اطلق اسمه على أزقة تعود إلى جنرال فرنسي أبدع في تعذيب الجزائريين آنذاك وكذا لافيغري الذي يطلق على رجل دين مسيحي فرنسي ومن كبار المبشرين في البلاد والذي كان يهدف إلى تغيير الدين الإسلامي وحتى الأماكن الخاصة بالعبادة

العولة لا تبالي بحضارات الشعوب وثقافتها ودياناتها وتسعى للسيطرة على أسواق العالم كافة من خلال توحيد السوق وتوحيد اللغة وتوحيد الديانة وذلك من خلال تفكيك الشعوب وتجريدها من قوامها وقيمها وأخلاقها ودياناتها وبهذا انتشر مفهوم الهيمنة في شتى المجالات سواء اقتصادية كانت، أم سياسية أم ثقافية وحتى اجتماعية، فالعولة الثقافية تسعى لتجسيد وترسيخ ثقافة واحدة وهي الثقافة الغربية محاولة طمس الثقافة العربية كما أراد أن يفعل الاستعمار المباشر، فالغزو الثقافي الذي نعيشه يخدم مصالح الدول الغربية، ومن خلال العولة يتم الانفتاح على العالم بأسره بتكريس أهداف تخاطب العقل المتحكم في تصرفات الأفراد والجماعات في ظل نظام دولي جديد، إن مخاطبة العقول هي الطريقة المثلى لتوجيه السلوك الإنساني ودفعه نحو حركة قد تكون مغايرة تماما لما تم تلقيه في وسطه الأم وجاء في تعبير ابن خلدون بأن المغلوب مولع بتقليد الغالب في هندامه وسلوكه حذو النعل للنعل" ١٨. لأن التحكم في العقول يؤدي إلى التحكم في سلوكيات الأفراد سواء إيجابية كانت أم سلبية.

إن العولة تؤثر في الحكم المحلي تأثيرا قويا، لكنها أبعد من تقوم بإلغاء الدول الذي يؤدي إلى عدم استمرار التقاليد السياسية القومية، كما أصبحت صناعة القرار وتفسيره في العولة عملا جماعيا حيث لم تعد القرارات أمرا من أمور الدولة أو المنظمات الحكومية فقط فمختلف الفواعل الدوائية تلعب دورا نموذجيا مع السلطات المركزية للدولة

على مصطلح العولة الذي اهتم العديد من الباحثين بدراسة موضوعية لهذه الظاهرة بالإلمام بخصائصها الإيجابية دون تجاهل انعكاساتها السلبية فلكل فعل ردة فعل، واقر أحد الدارسين بأنها ظاهرة اقتصادية توسعت جغرافيا منذ القرن التاسع عشر والممتدة إلى وقتنا الحالي من نقل البضائع ورؤوس الأموال ومعها جميع الإنتاج كالتيكنولوجيا ووسائل الإنتاج ومعاييرها واليد العاملة وما يتصل بها في ميادين الاتصال ونقل المعلومات ونشر السلع والأفكار والخدمات ١٦ وتهدف إلى جعل الاقتصاد الدولي اقتصادا موحدا وبرزت الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات وبرزت أيضا ما يسمى برأس المال العالمي وسرعة حركة رؤوس الأموال ونشوء منظمات عالمية ومنظمات حقوق الإنسان وكذا انتشار ما يسمى بالثقافة الاستهلاكية ذات الطابع الغربي التي تبنتها جميع وسائل الإعلام والإعلان والدعاية على اختلاف أنواعها، ولا يمكن نكران أن هذه التغييرات الحاصلة في العالم ونشوء الثقافات الجديدة ما هي إلا حاملة للطابع الغربي حيث تعمل هذه الأخيرة على تحويل الأذواق وطمس الهويات للتماهي مع الآخر حد الذوبان وتمس أيضا بتسيير الإدارات، كما يرى الآخر أن العولة رديف لمجموعة من المفاهيم مثل العالم ذي القطب الواحد، نهاية التاريخ، صراع الحضارات الإدارة العليا، ثورة الاتصالات العالم قرية واحدة كونية، وكلها مفاهيم غير بريئة تكشف عن سيطرة المركز على الأطراف في تاريخ العالم الحديث" ١٧. حيث هذه الأخيرة لا تصرح بما تحمله من أهداف لا تخدم الدول الأخرى

المرسومين الرئاسيين الأول صدر في ٢٢ مايو ١٩٦٤ و يقضى بتأسيس مدرسة عليا للترجمة تتولى تكوين المترجمين ومهتمهم مساعدة المتقنين باللغة العربية والمتعلمين بلغات أجنبية على التفاهم و في خطوة تالية تهض لترجمة تراثا المكتوب باللغة الأجنبية إلي اللغة الوطنية و في مرسوم ثاني يحمل رقم ٦٨-٩٢ المؤرخ في ٢٨ محرم عام ١٢٨٨ ه الموافق ل ٢٦ ابريل سنة ١٩٦٨م يقضى بإجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين و من يماثلهم ٢٤. فهي أهم مقومات الدولة الجزائرية وللحفاظ عبيها استوجب وضع قوانين تنص على ضرورة تليمها واستخدامها.

في الذكرى الخمسين لاستقلال الجزائر لم تأخذ اللغة العربية، المكانة التي تستحقها بالرغم من أن كل الدساتير تنص على أنها اللغة الرسمية للبلاد، في هذا الإطار إذ أن القوانين موجودة منذ الاستقلال، من دستور ١٩٦٢ إلى دستور ١٩٩٦ تنص كلها على أن اللغة العربية لغة رسمية للدولة، مشيرا إلى أن دستور ٦٢ على أن العربية لغة عمل الدولة الجزائرية، ولكن مشروع تعريب الإدارة في عهد الرئيس الراحل احمد بن بلة بقي حبيس الأدراج، ثم أعيد إحياءه في عهد الرئيس الراحل "هوارى بومدين"، الذي أصدر قرارا في ١٩٧١ بجعل ذلك العام سنة حفل لتعريب الإدارة إلا أن أصحاب النفوذ الفرونتونيين عرقلوا المشروع، إلا أنه في سنة ١٩٧٧ تم تعريب السنة الثانية ابتدائي، وتعريب قطاع العدالة. أما في سنة ١٩٩١ صادق المجلس الشعبي على قانون يقضي بتحديد تاريخ ٥ جويلية ١٩٩٢ كأخر أجل لتعميم تعريب الإدارة، لكن قبل

العالم والتي لها علاقة وطيدة بمخلفات الاستعمار الفرنسي وما نتج عنه من فرسة لكل ما هو عربي فقد جاء في نص المادة ٠٨ من قانون الإجراءات المدنية، والإدارية الجديد الصادر في ٢٠٠٨ والذي جسد نص المادة الثالثة من الدستور المتضمن اعتبار اللغة العربية من اللغات الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجديد الذي جاء به نص المادة انه لم يكتف بإلزام استعمال اللغة العربية في جميع مراحل التقاضي فحسب، بل نص على عدم قبول الوثائق والمستندات بغير اللغة العربية أو مصحوبة بترجمة إلى هذه اللغة ٢٢ وأهم ما جاء في هذا القانون ألزم استعمال اللغة العربية في جميع مراحل التقاضي طبقا للمادة ٠٨ والتي نصت على انه يجب أن تتم العقود القضائية من عرائض ومذكرات باللغة العربية تحت طائلة عدم القبول ويجب إن تقدم الوثائق والمستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى هذه اللغة، تحت طائلة عدم القبول ويجب أن تقدم الوثائق المستندات باللغة العربية أو مصحوبة بترجمة رسمية إلى تحت طائلة عدم القبول وتتم المناقشات والمرافعات باللغة العربية ٢٢. فهذه الإجراءات لاتخص فقط القضاء وإنما مختلف المعاملات الإدارية الخاصة بالجماعات المحلية والادارة الوطنية والوزارات، وتشمل أيضا طلبات العمل.

دساتير الجزائر لم تتمكن من فرض العربية على الشارع والإدارة:

إن قاطرة التعريب في الجزائر غداة الاستقلال بدأت كإرادة سياسية جسدها

والمستشفيات لا تزال تتعامل بالأسماء القديمة رغم الجهود والمحاولات للقضاء عليها.

ورغم صدور القانون الذي يحمي اللغة الوطنية المتمثلة في العربية والذي يؤكد على ضرورة ترسيخها واستخدامها في تدوين اللافتات عبر كامل المؤسسات والمحلات والهيئات حسب ما يؤكد القانون ٩١-٠٥ المؤرخ بتاريخ ١٦ جانفي ١٩٩١ الصادر عن المجلس الأعلى للغة العربية وكان شدد على ضرورة إتباع نسق موحد في كتابة اللافتات الخاصة بالمحلات والمؤسسات الوطنية العمومية والخاصة منها ٢٠ وحسب ما جاء في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩١-٠٥ المؤرخ بتاريخ ١٦ جانفي ١٩٩١ التي تنص على أن تكتب باللغة العربية وحدها، العناوين، واللافتات، والشعارات، واللوحات الإشهارية، الكتابات المطلية أو المضئية أو المنقوشة، مع جواز إضافة لغات أجنبية إلى اللغة العربية في الأماكن السياحية، كما نص القانون نفسه على ضرورة إنشاء هيئة وطنية تنفيذية، على مستوى رئاسة الحكومة من شئنها أن تتكفل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون، على أن يتم تكوين هذه الهيئة وتحدد كفاءات عملها، عن طريق التنظيم مع تكليف المجالس المنتخبة والجمعيات في حدود صلاحياتها، على متابعة عملية تعميم استعمال اللغة العربية وسلامتها ٢١، ولقد جاء في الدساتير الجزائرية مختلف القوانين التي تنص على أهمية اللغة العربية، وعلى وجوب الحفاظ عليها.

باعتبارها أساس وركيزة مهمة للحفاظ على الثقافة، والهوية الوطنية في ظل التغيرات المتسارعة التي تحدث في

جل معاني العولمة والانصهار والاندماج الثقافى والعصرنة، إلا أن مساعي وجهود الدولة في الحفاظ على اللغة العربية التي تعد أساس الهوية الوطنية وأساس بقاء الدولة وذلك من خلال إقرار الحكومة بأن اللغة هي اللغة الرسمية في الوطن في مختلف الدساتير التي مرت بها الجزائر خلال فترات الانتقال، إلا أن تجسيد اللغة العربية في أرض الواقع بقي نسبي بالرغم من تضافر جهود الدولة من خلال سن قوانين تخص إعادة تسمية الشوارع بأسماء شخصيات عربية، وكذا اعتماد اللغة العربية في المعاملات الإدارية القضاء الجزائري أنموذجاً وبهذا عرف تجسيد اللغة العربية نقلة نوعية في الآونة الأخيرة، في حين أن الدولة ليست وحدها المسؤولة عن الحفاظ على اللغة العربية بل المواطن له دور كبير في الحفاظ عليها.

المختصة في الحفاظ على اللغة من الزوال. تعددت وتوتعت واختلقت التحديات التي مرت بها الجزائر طوال الفترة الاستدمارية وما جاء بعدها من مخلفات الاستدمار من فرنسة الإدارات وكل ماله علاقة باللغة العربية، إذ بقيت الجزائر تعاني من مشاكل داخلية وخارجية، لان مساعي الاستعمار قد حققت مساعيها بنسبة كبيرة والمتمثلة في فرنسة الجزائر حيث أثرت هذه الأخيرة على الهوية الوطنية للأفراد فبمجرد طمس الهوية والتعلق بالآخر هذا ما اثر في سلوك الأفراد والذي لا يزال إلى يومنا هذا والملاحظ في اللهجة الجزائرية المتداولة بين الشعب الجزائري المختلطة تماما باللغة الفرنسية الذي لا يزال متأثراً بما هدف إليه الاستعمار من تبعية في جميع المجالات، فبالرغم من التحديات التي واجهتها الجزائر واصطدامها بما سمي النظام العالمي الجديد الذي يحمل في طياته

يوم من انتضاء هذه المهلة أصدر علي كافي مرسوم تجميد القانون إلى حين توفر الشروط الضرورية لذلك، ويضيف أنه في ديسمبر ١٩٩٦ حدد المجلس الانتقالي تاريخ ٥ جويلية ١٩٩٨ آخر أجل لاستكمال تعميم تعريب الإدارة ولم يتم ذلك في السياق، قال أيضا بأن هناك محاولات في تعريب بعض الإدارات، فعلى سبيل المثال ينص قانون الإجراءات المدنية على ضرورة ترجمة وثائق المحاكم إلى اللغة العربية، كما يلزم القانون جميع الإدارات العمومية والهيئات، والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كل أعمالها، كما ينص على تحرير كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية باللغة العربية يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات. ٢٥ هذا إن دل على شئ إنما يدل على الجهود المتبناة من طرف الدولة والجهات

الهوامش:

١. أسماء محمد فراس السرحاني وآخرون: السلطة المفهوم-المصادر- الأنواع- الأنماط، ص.٤٠٤.
<http://dr-meshaal.com/leadership/.pdf>
٢. رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية : مساهمة في دراسة النظرية السياسية مجلة الدراسات الدولية ع ٣٧، ص.١٢٣.
٣. م موساوي السياسة الاستعمارية في الجزائر، التاريخ الوطني المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية، ص.٠٣.
٤. بوديزة ناصر، مقومات الشخصية وتشكل الهوية الوطنية الجزائرية من خلال مكتسبات التلاميذ مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية : الجزائر، ص.١٣١.
٥. عز الدين صحراوي اللغة العربية في الجزائر: التاريخ والهوية، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، ٢٠٠٩، ص.٠٥.
٦. شريف كنعانة، دراسات في الثقافة والتراث والهوية: فلسطين، ٢٠١١، ص.٣٥.
٧. سمير المقدسي: دور لبنان في الثقافة العربية، مؤتمر لبنان في الثقافة العربية، ١٩٩٩، ص.٢١.
٨. محمد بن مريسي الحارثي: العولمة والهوية، منشورات جامعة فيلاديفيا عمان ١٩٩٩/٠٥/٠٢ ص.١١٩.
٩. حبيب حجار، مؤتمر لبنان في الثقافة العربية، ص.٠٥.
١٠. أنور الزغبى، مستقبل الثقافة في العالم متغير، مؤتمر العولمة والهوية، منشورات جامعة فيلاديفيا: عمان، ١٩٩٩، ص.١٧٦.
١١. أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي ١٩٤٥، ١٨٣٠، دار الغرب الإسلامي، ج٨، لبنان ص.٠٩.
١٢. عامر الكيسي، صنع السياسات العامة، دار الميسرة، عمان، د ط، ١٩٩٩، ص.٧٥.
١٣. أحمد سعيغان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان، بيروت د. ط. ٢٠٠٤، ص.٢١٣.
١٤. فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة، عمان، د ط، دس، ص.٧٥.
١٥. صلاح الدين عمارنة، العولمة مجلة المهندس، ع ٦٥، ص.٧٠.
١٦. ينظر: حبيب حجار، مؤتمر لبنان في الثقافة العربية، ص.٠٥.
١٧. حسن الحنفي، مؤتمر العولمة والهوية، عمان: جامعة فيلاديفيا، ص.٢٠.
١٨. ينظر: عبد الرحمان ابن خلدون المقدمة
١٩. جوزيف س ناي، جون دو دونهايو، في عالم يتجه نحو العولمة، تر: محمد شريف الطرح، الرياض مكتبة الكعبيان، ط١، ٢٠٠٢، ص.٤٦.
٢٠. ينظر: جريدة الفجر الجزائرية ٣٠ جانفي
<http://www.al-fadjr.com/ar/special/independance/٢١٨٦٥٩.html?print>
٢١. الجريدة الرسمية، العدد ٠٣ الصادرة بتاريخ ٣٠ جمادى الثانية عام ١٤١١ الموافق ١٦ يناير سنة ١٩٩١
٢٢. بومدين محمد، مكانة اللغة العربية في قانون الإجراءات المدنية الجديد، ٢٠٠٨ مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع ١٠، جانفي ٢٠١٤، ص.٠٣.
٢٣. قانون رقم ٠٨-٠٩ المؤرخ في ١٨ صفر عام ١٤٢٩ الموافق ٢٥ فبراير سنة ٢٠٠٨ يتضمن قانون الإجراءات المدنية الإدارية
٢٤. عناف عنيبة، اللغة العربية بين الوجود والتغييب الجزائر أنموذجا، ٢٠١٣، ص.٢.
٢٥. جريدة الفجر مرجع سابق، ص.٢.